

الآن يطبق على كل من:

(١/٢٠٠٨) لـ (٢٠٠٩) لـ (٢٠١٠) لـ (٢٠١١) لـ (٢٠١٢) لـ (٢٠١٣)

٨) (٢٠١٠) لـ (٢٠١١) لـ (٢٠١٢) لـ (٢٠١٣) لـ (٢٠١٤) لـ (٢٠١٥)

٩) (٢٠٠٩) لـ (٢٠١٠) لـ (٢٠١١) لـ (٢٠١٢) لـ (٢٠١٣) لـ (٢٠١٤)

١٠) (٢٠٠٨) لـ (٢٠٠٩) لـ (٢٠١٠) لـ (٢٠١١) لـ (٢٠١٢) لـ (٢٠١٣)

١١) (٢٠٠٧) لـ (٢٠٠٨) لـ (٢٠٠٩) لـ (٢٠١٠) لـ (٢٠١١) لـ (٢٠١٢)

بيان :

الآن يطبق على كل من:

٦) (٢٠٠٦) لـ (٢٠٠٧) لـ (٢٠٠٨) لـ (٢٠٠٩) لـ (٢٠٠١٠) لـ (٢٠٠١١) لـ (٢٠٠١٢)

٧) (٢٠٠٧) لـ (٢٠٠٨) لـ (٢٠٠٩) لـ (٢٠٠١٠) لـ (٢٠٠١١) لـ (٢٠٠١٢)

٨) (٢٠٠٨) لـ (٢٠٠٩) لـ (٢٠٠١٠) لـ (٢٠٠١١) لـ (٢٠٠١٢)

٩) (٢٠٠٩) لـ (٢٠٠١٠) لـ (٢٠٠١١) لـ (٢٠٠١٢)

١٠) (٢٠٠٦) لـ (٢٠٠٧) لـ (٢٠٠٨) لـ (٢٠٠٩) لـ (٢٠٠١٠) لـ (٢٠٠١١) لـ (٢٠٠١٢)

١١) (٢٠٠٧) لـ (٢٠٠٨) لـ (٢٠٠٩) لـ (٢٠٠١٠) لـ (٢٠٠١١) لـ (٢٠٠١٢)

١٢) (٢٠٠٨) لـ (٢٠٠٩) لـ (٢٠٠١٠) لـ (٢٠٠١١) لـ (٢٠٠١٢)

١٣) (٢٠٠٩) لـ (٢٠٠١٠) لـ (٢٠٠١١) لـ (٢٠٠١٢) لـ (٢٠٠١٣)

١٤) (٢٠٠٦) لـ (٢٠٠٧) لـ (٢٠٠٨) لـ (٢٠٠٩) لـ (٢٠٠١٠) لـ (٢٠٠١١) لـ (٢٠٠١٢)

١٥) (٢٠٠٧) لـ (٢٠٠٨) لـ (٢٠٠٩) لـ (٢٠٠١٠) لـ (٢٠٠١١) لـ (٢٠٠١٢)

١٦) (٢٠٠٨) لـ (٢٠٠٩) لـ (٢٠٠١٠) لـ (٢٠٠١١) لـ (٢٠٠١٢)

١٧) (٢٠٠٩) لـ (٢٠٠١٠) لـ (٢٠٠١١) لـ (٢٠٠١٢)

٣٥٦/٢٠٠٨

١٨) :

١٩) :

٢٠) (٢٠٠٩) لـ (٢٠٠١٠) لـ (٢٠٠١١) لـ (٢٠٠١٢)

الآن في المحكمة الجنائية في العدد ٢٠٠٣ .
الآن في المحكمة الجنائية في العدد ٢٠٠٣ .

٢٠٠٣ .
٢٠٠٣ .
٢٠٠٣ .
٢٠٠٣ .

٢٠٠٣ .
٢٠٠٣ .
٢٠٠٣ .
٢٠٠٣ .
٢٠٠٣ .
٢٠٠٣ .

lawpedia.jo

٢٠٠٣ .

٢٠٠٣ .
٢٠٠٣ .
٢٠٠٣ .

٢٠٠٣ .

٢٠٠٣ .
٢٠٠٣ .
٢٠٠٣ .

وفي ذلك نجد ابتداءً أن القرار المطعون فيه قد صدر عن محكمة صلح جزاء القويرة بتاريخ ٨/٦/٢٠٠٢ وبيان المشرع وفي المادة العاشرة من قانونمحاكمصلح رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ وفق ما عدلت بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ النافذ المعمول بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١ قد نصت على ما يلي :

مستأنف أحكام محاكم الصلح في القضابيا الجزائرية إلى محكمة البدائية :

١) الأحكام الصادرة في المخالفات ما لم يكن الحكم صادرًا بالغرامة فيكون قطعياً مع مراعاة حق الاعتراض .

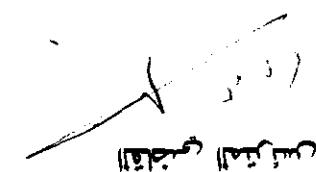
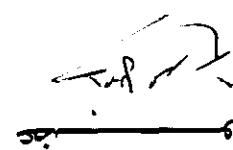
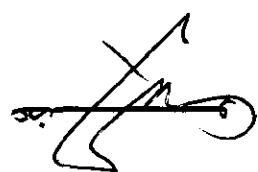
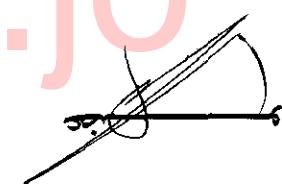
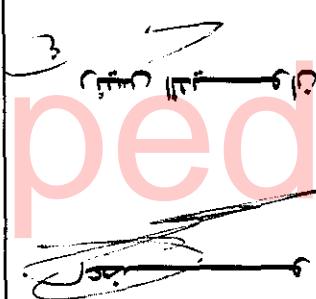
٢) الأحكام الصادرة من الجنح المنصوص عليها في المادة ٢٤ من قانون العقوبات.

٣) الأحكام الصادرة عن الجنح التي تكون العقوبة المحكوم بها الغرامية مهمًا كان مقدارها.

وفيدا عدا ذلك تستأنف الأحكام الجزائرية إلى محكمة الاستئناف وعليه وحيث أن المرجس الإستئنافي للطعن يتحدد طبقاً لتاريخ صدور القرار المطعون فيه وأي مرجع استئنافي كان صالحاً للطعن في ذلك القرار وحيث أن القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٨/١/٢٠٠٠ أي قبل سريان أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ الذي أصبح سارياً بتاريخ ٨/١١/٢٠٠٨ والذي خصص محكمة بداية الجزاء بصفتها الاستئنافية مرجعاً للطعن في الأحكام الصالحة الجزائرية الصادرة في الجنح المحكوم بها بالغرامة مهمًا كان مقدارها عليه تكون محكمة استئناف معان هي المرجع المختص للنظر في القضية الاستئنافية دون غيرها ما دام أن القرار المذكور قد صدر قبل تعديل قانون محاكم الصلح المشار إليه.

وعليه فإننا نقرر وعملًا بالمادة ٣٢٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائرية تعينمحكمة استئناف معان مرجعاً مختصاً للنظر في هذا الطعن واعتبرها الإجراءات التي

٢/١/٢



٢٠١١/١/٣١ مارس ٢٠١١ / ٣١ مارس ٢٠١١

الدكتور عبد الله العبدالله

وزير العدل